21 بشرى جميل الراوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير: مدخل نظري، مجلة الباحث، العدد 18، الجزائر، 2012.

22 عبد الجبار أحمد عبد الله وآخرون، دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد44، العراق، 2012.

23عبد الصادق عادل، وسائط الاتصال الحديثة ودورها في ثورة 25 يناير، ملف الاهرام الاستراتيجي، مركز الأهرامات للدراسات، العدد 195، القاهرة، مارس 2011، ص ص 43، 44. وكذلك السيد نجم، دور الثقافة الرقمية في اشعال الثورات العربية، مجلة القارئ، مركز ابن باديس للتنمية الفقهية والثقافية، بيروت، 2011، ص 43.

24حافظ زياد، ثورة يناير في مصر، تساؤلات الحاضر والمستقبل، في مجموعة باحثين، رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية عن مصر، المغرب، سوريا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011، ص 25.

25عبد الصادق عادل، مرجع سبق ذكره، ص 44.

26مجلة البيان، دور مواقع التواصل الاجتماعي في حركات التغيير العربية، المذكور في:http://www.albayan.com

27عبد الله ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997، ص 67.

28 علوش ابراهيم وآخرون، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي: الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، تحرير قويسي حامد عبد الماجد، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان، 2011، ص 10، 11.

29غليون برهان الدين، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، المذكور في: http://inko.in/jxp

30حرب وسيم، اشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2010، ص 54.

31العلكيم حسن حمدان، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشراقيه، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صص 79-81.

32مسعود سامح، تحديات التنمية العربية، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط1، رام الله، 2010، ص 49.

33حامد سهير، اشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، رام الله، 2007، ص 78.

34حرب وسيم، مرجع سبق ذكره، ص 84.

35العلكيم حسن حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 84.

36التنير سمير، الانقلاب الشعبي في الوطن العربي، دار الفارابي، ط1، 2011، ص ص 105-110.

الإستعمار الفرنسي والنظام القبلي في الجزائر

(بين التفكيك والتكييف)

سباعي سيدي عبد القادر- أستاذ مساعد "أ"

جامعة طاهري محمد بشار

Résumé

Dans cet article, on tentera d''etudier la société tribal en Algérie dans ses dimensions Socio-historique autant qu'une des derniers bastions de la nation Algérienne face à la colonisation Française, et on analysera les mesures prises par les autorités coloniales à l'égard de l'aspect tribal en Algérie et ses effets, voire le démantèlement et la déstructuration du système tribal, qui représente le ciment, et le symbole de l'union de la société Algérienne, pour la concrétisation d'une politique coloniale globale .

تمكنت الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر من إسقاط سلطة الدايات بطريقة لم يكن يتصورها أحد، وفي مدة لا تعكس مكانة الجزائر الدولية ولا حصانة المحروسة، وتم ذلك يوم 5 جويلية 1830م، وظن الكثير من السياسيين والعسكريين الفرنسيين أن الاستسلام السريع للسلطة الجزائرية بهذه الطريقة يؤكد على ضعف مؤسسات الدولة، وبالتالي سيكون التوسع داخل هذه البلاد أمرا يسيرا، فالمغامرة في نظرهم مضمونة النجاح، ولكن منذ الأيام الأولى للاحتلال اصطدم الجيش الفرنسي بمقاومة شديدة من قبل السكان، وأدرك أنه يواجه مجتمع ذي تركيبة من الصعب احتوائها أو التخلص منها، فكيف تعاملت السلطة الاستعمارية مع القوى الاجتماعية الجزائرية ؟ وما هي الآليات المادية والقانونية التي تبنتها لتكسيرها والقضاء عليها؟

خصوصيات علاقات المجتمع القبلي الجزائري

تتشكل البنية الاجتماعية في الجزائر أساسا من القبيلة والعرش، فالمجتمع الجزائري بعنصريه العربي والأمازيغي كان تنظيمه منذ القدم قبليا، ويخضع لسلطة تقليدية (شيخ القبيلة) أو لسلطة عقلانية مثالية (المرابط)[1] أي شيخ الزاوية، ولا تتحكم فيه بشكل مباشر التنظيمات الأخرى خارج إطار القبيلة والزاوية، مما جعله منظما ومتماسكا، ولم يكن مجتمعا تراتبيا وهرميا بالشكل المتعارف عليه لدى المجتمعات الإقطاعية والأرستقراطية الأخرى، لأن بساطة تنظيم القبيلة أنتج مرونة في علاقات الأفراد داخل القبيلة الواحدة، وإرادة الاستقلالية لدى أفرادها تجاه السلطة المركزية[2] جعلت منهم يخضعون ويدافعون على مواقف الجماعة (القبيلة) بما يملكون، فالقبيلة لم تكن نمطا للتنظيم الاجتماعي فقط بل كانت مجموعة سياسية أو وحدة سياسية مستقلة[3] بذاتها.

إن هذا التنظيم القبلي متجذر في تاريخ المنطقة فقد عرفته بلاد المغرب حتى قبل الفتح الإسلامي، وغدته الهجرات العربية بعدما أسلمت المنطقة، وبالأخص لما تعرضت بلاد المغرب الإسلامي لزحف القبائل العربية (بني هلال وبني سليم)، فهذا الزحف الجارف القوي في تنظيمه القبلي أضاف عنصرا إثنيا جديدا على المجتمع المغاربي، وساهم بشكل فعال في تثبيت المغرب (بلاد المغرب) الريفي في حياة البداوة، والترحال والقبلية[4].

وهذا لا يعني أن هذه الهجرات العربية هي التي نقلت المجتمع المغاربي إلى حالة البداوة، فمنذ التاريخ القديم تبنى البربر نمط حياة البداوة[5]، إلا أن هذه الهجرات كان لها تأثير عميق على البنيات

الاجتماعية والدينية والثقافية المتوارثة، كما أنها غيرت في موازين القوة للمجتمع المغاربي، وانتجت مجتمعا جديدا، وأعادت التقسيم الجغرافي لمناطق نفوذ قبائل البلاد، حيث انعزلت أغلب القبائل الأمازيغية في القرى والمداشر بالمناطق الجبلية الوعرة المسالك بعيدا عن كل خطر يهدد وجودها، وتحصنت قبائل أخرى في القصور بالواحات، لممارسة نشاطها الزراعي للمحافظة على وحدتها.

أما باقي القبائل الأمازيغية الرعوية المنتشرة بالسهوب والتي صمدت أمام هذا الزحف في بداية الأمر قد حافظت على كينونتها ومناطقها الرعوية، وعرفت كيف تتعايش مع هذا العنصر الوافد، مما جعلها تحتك وتختلط وتندمج مع هذه القبائل العربية التي سيطرت على المناطق السهبية بشكل واسع، وانتهى الأمر باستعرابها، حيث كانت قاعدة التأثر والتأثير في جميع المجالات حاضرة في علاقة الأمازيغ بالعرب، وهذا التمازج الاجتماعي أعطى للمجتمع المغاربي عامة خصوصية إثنوغرافية ميزته عن المجتمعات العربية في المشرق.

ولقد تباينت قوة وهيبة كل قبيلة حسب مكانتها وعلاقاتها وكذا الدور الذي تلعبه ما بين القبائل الأخرى من خلال تخصصها في بعض الوظائف الاقتصادية والسياسية (الحربية) [6] والدينية، فتماسك القبائل كلها قد ارتكز أيضا على التهديد الدائم الذي تضغط به كل قبيلة على أخرى[7]، وتبقى الرابطة الدموية أي القرابة بالرحم هي الأقوى في تحقيق التماسك الاجتماعي[8] بالإضافة إلى الروابط الطبيعية الأخرى التي تجعل من القبيلة كتلة متلاحمة، كما بني التنظيم الاجتماعي العام للمجتمع الجزائري أساسا على علاقات مادية وروحية متميزة، والتي شكلت روابط قوية نسجت منظومة اجتماعية أصيلة مستمدة أبعادها من الدين والعرف والعادات وتقاليد المنطقة، وقد اختلفت هذه العلاقات حسب طبيعة الروابط التي تربط كل قبيلة بأخرى، ويمكننا حصر هذه الروابط فيما يلي:

1 . الروابط الروحية والمقصود منها تلك العلاقات القائمة على الرمز الديني، والتي لا تتأثر بالانتماء المذهبي، منها:

أ- الطرق الدينية الصوفية، هذا النوع من التنظيم الروحي أعطى بعدا آخرا للانتماء إلى الجماعة فقوى التضامن العضوي القبلي القائم، ولقد تعدد وتنوع هذا التنظيم وساعدته في ذلك طبيعة المجتمع الجزائري ذاته، لأنه كان يحقق غرضا اجتماعيا ودينيا، فمن الناحية الاجتماعية أدى إلى تقارب اجتماعي بين مختلف القبائل ذات القرابة وحتى بين التي كانت بعيدة عن بعضها جغرافيا وإثنيا، وبفضل التواجد القوي للطرق الدينية وزواياها بالجزائر تراجع ذلك الصراع القبلي، فكانت الزوايا والطرق مثل مختلف المؤسسات والتنظيمات، تلعب دورا في تلاحم المجتمع[9]، وتمكنت مؤسسة الزاوية من فرض تقاليد اجتماعية جديدة.

أما من الناحية الدينية فإن هذه الطرق وزواياها كانت الوعاء الروحي لسكان الجزائر فكانت تمثل في نظرهم المرجعية الدينية الصحيحة فضلا على أنها كانت تحتضن المنظومة التعليمية وتمتلك سلطة فعلية تعدت حدود البلاد، وكانت المؤسسة الوحيدة القادرة على تجاوز حتى سلطة القبيلة، وخاصة

إذا كانت قوية من الناحية المادية، وما تملكه من منقولات وعقارات يعزز مكانتها، فهذا الغنى ما هو في حقيقة الأمر إلا ذلك العطاء والهدايا والأوقاف التي قدمت لها من قبل أتباعها ومحبيها، فالزاويا تكون غنية جدا مادام على رأسها رجال يجلبون الثقة والاحترام[10]، كما أنها تكون المُمَون والمُمَول لأتباعها من القبائل في أوقات الشدة أثناء الكوارث الطبيعية والحروب، وهذا ما حصل أثناء مقاومة القبائل الجزائرية للتوسع الفرنسي، فالمقاومة تتموقع دائما في البلاد التي يهيمن فيها التنظيم الديني[11].

ب- الاشتراك في مقدس واحد، كثيرا ما يكون ضريح الجد الأول أو ضريح ولي صالح سواء كان واقعيا أم رمزيا[12]، هذا العامل بقدر ما يحمل من دلالة روحية ومعنوية إلا أنه مع مرور الوقت اتخذ بعدا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وتجسد ذلك في مناسبة الزيارة وموسم الوعدة أو الطَعْم، ومن واجبات الفرد تجاه قبيلته وعشيرته المشاركة في هذه المواسم التي تعتبر تجمعات سنوية، فأصبح هذا التجمع يمثل فضاء واسعا، ففيه يتم بعث الترابط الاجتماعي من جديد، فهو مكان مشترك ومناسب لحل المنازعات، وتبرم فيه الصفقات التجارية، ومجالا مناسبا لتبادل الأخبار ونشر الأفكار، فهو تجمع مفتوح تَلتقي فيه جميع الأطياف والفئات، وتطرح فيه الخيارات وتتخذ فيه المواقف والتدابير، وهناك من وصف هذا التجمع بالحج الأصغر، وبهذا يمكننا اعتباره بمثابة مؤتمر عام لكل من له ارتباط روحي أو نسب يشده إلى هذا المكان المقدس.

2 . الروابط المادية أو الزمنية، والمتعلقة بالمنافع المادية المتبادلة بين القبائل، والتي تتخذ عدة أشكال وفي عدة مجالات منها:

أ- قد تكون العلاقة مبنية على المنفعة الاقتصادية كتبادل المنتجات الزراعية والحيوانية وكذا المنتجات الصناعية، والجدير بالذكر أن هذه العلاقة البينية تظهر أهميتها خاصة عندما تتم بين قبائل لا تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية، مما يجعل من هذه العلاقة ذات أهمية اقتصادية مماثلة للعلاقة القائمة بين الريف والمدينة، حيث تكون علاقة تكاملية.

ب- المجال الجغرافي للقبيلة، هذه المسألة حساسة وجوهرية في المجتمعات القبلية، فإذا كان تحديد الإقليم الجغرافي لكل قبيلة يخضع في أغلب الأحيان لمبدأ القوة والغلبة والتحالفات، فكذلك يعتبر من العوامل الأساسية في تحديد العلاقات بين القبائل المتجاورة، وتجنبا للصراع والصدام تكون الحدود بين القبائل معروفة وفي أغلب الأحيان مجسدة بمجموعة رموز وإشارات أو عناصر طبيعية كالوادي والجبل[13] والتلال، أما بالنسبة للقبائل المستقرة والتي تحترف الفلاحة بالمناطق السهلية وبالواحات فإن الوضع يختلف لأن مبدأ الملكية يحميها الشرع وقوة العرف، فملكية الأرض تدخل ضمن المقدس.

ج- الارتباطات الاجتماعية، والمقصود بها تلك العلاقة التي تحبك خيوطها عن طريق الزواج المختلط أو المتبادل الذي يتم بين أفراد القبائل المختلفة، مما ينتج عنه تقارب وتقاطع في الأنساب، وخاصة إذا كانت هذه المصاهرة بين العائلات الكبيرة في قبيلتين متباعدتين والذي يكون أساسا ومنطلقا لعلاقات أخرى كالتبادل الاقتصادي والتحالف القبلي.

د- التحالفات السياسية بين القبائل، باعتبار أن كل قبيلة تشكل وحدة سياسية مستقلة في علاقاتها وقراراتها، حيث أنها كانت تفاوض تحالفاتها وتحل نزاعاتها[14] بسيادية نسبية، وهذه الاستقلالية لا تتأتى إلا إذا تمتعت القبيلة بمكانة واحترام من قبل بقية القبائل الأخرى، فهذا التحالف يعطي نوعا من الاستقرار والأمن والتوازن بين القبائل، وهذه التحالفات قد تجمع عدة قبائل مشكلة بذلك كنفدراليات من القبائل...، وهي تنظيمات سياسية دورية، على أساس تحالف في ظروف محددة[15]، وتكون هذه التحالفات مؤقتة وتنتهي بانتفاء أسبابها، وقد تطول إذا ما استمرت الثقة بين المتحالفين، وقد تتوارث.

هذه الروابط الاجتماعية يضمنها والعرف والتقاليد المتوارثة، والتي تفرض قيودا على الفرد والجماعة داخل القبيلة باحترام علاقاتها وعهودها ومواقفها، وعدم الالتزام بها هو خروج على القبيلة، فيعرض صاحبه للعزل أو الطرد من الجماعة، لأن القبيلة في الأساس مبدؤها هو خلق الجماعة المتضامنة، التي يذوب فيها الفرد فلا تصبح له قيمة خارج جماعته[16].

تفكيك التنظيم القبلي في الجزائر

إن غياب السلطة المركزية أو حضورها بالنسبة للمجتمع الجزائر إلى نهاية القرن التاسع عشرة لم يكن ليُغَير في طبيعته وكينونته وعلاقاته، لأن تنظيمه الاجتماعي القبلي تتحكم فيه سُلَط أخرى قوية لا تخضع بالضرورة إلى أية سلطة مركزية، وهذه الأخيرة في أحسن أحوالها قد تراقبها من بعيد ولا تتدخل فيها، ولكن تعترف بها وتتعاون معها، ولما أدركت فرنسا تعقيدات ارتباطات المجتمع الجزائري وتقاطع علاقاته اتبعت كل السبل وطبقت كل الوسائل لاحتواء القوى الفاعلة فيه، حيث اعتمدت على المعرفة لتحقيق فعلها الكولونيالي، فكان التنقيب الأثنوغرافي أفضل الوسائل للتوغل الاستعماري[17]، فالدراسات الاجتماعية كانت من بين الأدوات التي ساعدت المستعمِر على معرفة الآليات والتناقضات والتحالفات التي تتحكم في تركيبة المجتمع الجزائري، ولتنفيذ مشروعها الاستعماري ركزت فرنسا في سياستها على ضرورة وأهمية تكسير هذا التنظيم الاجتماعي حتى يسهل عليها فرض وتجسيد نُظُمها تحت غطاء الحداثة.

وقد وجد الاستعمار في بداية الاحتلال صعوبة في كيفية إخضاع القبائل الجزائرية المتقاطعة والمتداخلة في علاقاتها وانتماءاتها واستحال أمر القضاء عليها، ولكن لما تمكن من فهم وإدراك هذه العلاقات بحل خيوطها والتعرف على نقاط ضعفها تم تفكيك هذه المنظومة الاجتماعية باسم الحداثة وسلطة القانون الكولونيالي، وراحت السلطات الاستعمارية تتغنى بشعار الحداثة وتتحجج به أثناء توسعها في أعماق البلاد، تمهيدا لفرض سياستها الكولونيالية، فهذه الحداثة الفرنسية ترى في الممارسات التقليدية (التقاليد والأعراف والشريعة الإسلامية) للسكان المحليين عائقا في وجه أي إصلاح لتحقيق سياسة الإدماج Politique d'assimilation أو سياسة "الأنديجان" Politique d'indigène، والتي أصبحت شعار الإيديولوجية الكولونيالية، ولتنفيذ حداثتها كان عليها إزاحة الركائز

الأساسية في المنظومة الاجتماعية للمجتمع الجزائري والمتمثلة في التنظيم القبلي ومكانة العائلات الكبرى (العائلات السيدة صاحبة المال والجاه)، وقد اعتمدت هذه العملية على عدة طرق منها:

1- إبادة القبائل المقاومة، وقد فتحت باب هذه السياسة الإجرامية غير الإنسانية في حق قبيلة العوفية ببرج الحراش عند مدخل المحروسة (الجزائر العاصمة) في 1830، والتي ذبحت ليلا بأكملها[18]، وكذلك هولوكوست (محرقة) جوان 1845م التي تعرضت له قبيلة أولاد رياح في مغارات القنطرة بجبال الظهرة بمستغانم إذ تم حرقها بمعية دوابها وما تمتلك ونفذت المحرقة بدم بارد والعجب أن هذا السلوك من طقوس جيش بلد حقوق الإنسان والمواطن، وراح ضحية هذه الجريمة ما يقارب 1200 شخصا[19]، وكانت بذلك أول قبيلة مجاهدة تمحى من خريطة وجغرافية القبائل الجزائرية، إلا أنها دخلت تاريخ الاستشهاد من بابه الواسع، وإلى يومنا لازال رثاء هذه القبيلة يردد بالمنطقة، وهذا مقطع منه : أصحاب الغار شرفاء وأحرار، أصحاب الغار قتلوهم بالنار . وما هاتين القبيلتين إلا أنموذجين لسياسة الترهيب والإبادة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في الجزائر مع بداية الاحتلال لفرض حداثته!

2- تفقير القبائل المجاهدة وتشتيتها بطريقة لا يمكنها أن تتجمع أو تتحد مرة أخرى ضد السلطة الفرنسية، وذلك بمصادرة أراضيها لإخضاعها والسيطرة عليها نهائيا، ولإضفاء الشرعية على هذا الإجراء التعسفي قامت السلطة الاستعمارية تحت غطاء التنظيم الزراعي التدخل في نظام الملكية ومتابعة أصحاب الأراضي الغائبين بحجة أنهم معادين لفرنسا، ففي سنة 1844م قام الحاكم العام بيجو Bugeaud بمراقبة وثائق ملكية الأراضي ومصادرة 66 ألف هكتار من الأراضي غير المزروعة خاصة بمنطقة متيجة ذات الأراضي الخصبة[20]، وكانت بذلك بداية الاستيلاء الواسع للكولون على الأراضي الزراعية، كما أن التوسع السريع في إنشاء القرى الكولونيالية الذي كان أداة فعالة في تثبيت الاستعمار صاحبته عملية السطو على الأراضي المجاورة لها، والتي كانت ملكيتها للجزائريين بحجة تنظيم القبائل وجمعهم في مناطق خاصة، وذلك بإحداث نظام الدوار أو بما يعرف بالبلدية الأهلية، حيث تم في 1870 توزيع 372 قبيلة على 667 دوارا[21]، وكان الدوار مركزا عسكريا[22] مراقبا من طرف الشيخ أو القايد التابع للسلطة الاستعمارية، إن هذه العملية جردت الأهالي من مصدر عيشهم الأساسي المتمثل في الأرض مما جعلهم عرضة للمجاعة والأوبئة.

3- تفكيك البنية الاقتصادية لسكان الريف والتي كانت تقوم أساسا على الملكية الجماعية للأرض، هذه الملكية كانت أداة لخلق الترابط الاجتماعي وتثبيت الفرد بأرضه وإبقائه ضمن الجماعة، وامتلاك العرش أو القبيلة للأرض يتعدى القيمة الاقتصادية، فهو من مظاهر المكانة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الريفي، فهذه الملكية هي دليل على سلطة القبيلة ووجه من أوجه سيادتها.

ولهذا السبب ولغيره قامت السلطة الكولونيالية بسن قوانين بحجة تنظيم الملكية والعقار بالجزائر، وإلغاء كل ما هو مشاع في الجزائر، وتم لها ذلك عن طريق المرسوم المشيخي الصادر في 22 أبريل 1863، ويُعتبر هذا المرسوم مَعْلَما أساسيا في تاريخ تفتيت ملكية "الأنديجان" [23] في الجزائر،

فهو عمل سياسي ذو أهمية قصوى[24]، والذي دعم بقانون وارنيي Warnier 26 جويلية 1873 وقانون 28 أبريل 1887، لتسهيل حصول الكولون على الأرض...والإنشاء الفوري للملكية الفردية "الأنديجان" وإخضاعها للقانون الفرنسي[25].

إن هذه القوانين قضت بتمليك الأرض للأفراد - ترسيم الملكية الخاصة - ونقل ملكيتها من الجماعة (من الشيوع) إلى الفرد، أي إخراجها من طبيعتها العرفية المتوارثة إلى الرسمية الفرنسية، فهذه القوانين كان لها هدفا مزدوجا: إنشاء الملكية الخاصة، ولكن أيضا تدمير سلطات القبيلة[26]، فكانت لها انعكاسات خطيرا على وحدة القبيلة، كما أن تأثيراتها كانت أكثر من الحروب[27]، بالفعل هذه القوانين كانت آلة الحرب الأكثر فعالية التي يمكن أن نتصورها[28]، فالقانون الفرنسي فجَّر ملكية "الأنديجان" (الجزائريين) [29] ومعها وحدة العائلة والقبيلة، فانعكس ذلك بشكل مباشر على حركة السكان حيث برزت ظاهرة الهجرة الريفية نحو الحواضر بشكل غير معهود ومخيف، وقد ترتبت عن هذا النزوح نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة منها:

- تفكك القبيلة وانقسامها بين الريف والمدينة مما أدى إلى ضعف وتلاشي الارتباط القبلي الذي كان يمثل إسمنت القبيلة.

- تحول النازحين الذين فقدوا أراضيهم في إطار القوانين الفرنسية إما عن طريق البيع أو المصادرة إلى بطالين ومتسولين بالمدن، وفي أحسن الأحوال خَدَم عند الكولون.

- تراجع المستوى المعيشي للجزائريين بسبب تحولهم من ملاكين إلى أجراء وخماسين.

- حدوث تغيير جذري في طبيعة الإنتاج الزراعي ونوعيته باهتمام الكولون بالزراعة التجارية ذات المردود السريع على حساب زراعة الحبوب مما جعل الجزائر عرضة للأزمات الغذائية، وهذا ما عرفته الجزائر أثناء مجاعة 1867-1868.

4 - بعث وتشجيع الصراعات والنزاعات القبلية للتدخل وفرض الهيمنة والسلطة الفرنسية على بعض القبائل التي كانت تتمتع بنوع من المكانة الاجتماعية والاستقلالية، ولم تكتفي السلطات الاستعمارية بمحاربة القبائل الجزائرية بقوتها العسكرية واستعمال ترسانتها القانونية، بل راحت تذكي التناقضات الاجتماعية وتفكك التحالفات وتغذي الصراعات بين القبائل، واستعمال "الأنديجان" أنفسهم للسيطرة عليهم[30]، حيث استخدم Bugeaud القبائل التي اختيرت بعناية للسيطرة على أجزاء كبيرة من الجزائر لمكافأتها على ولائها[31]، هذه السياسة حققت نجاحات باهرة مع نهاية القرن التاسع عشرة.

إن كثرة الحروب على القبائل والتي أشعلتها فيما بين القبائل، أحدثت خللا كبيرا في المنظومة الاجتماعية الجزائرية، وغيرت في موازين القوى بين القبائل[32]، حيث ظهرت قبائل جديدة كانت مغمورة، ولم تكن من قبل من القبائل الفاعلة في المجتمع الجزائري، فأخرجها الاستعمار من الحضيض إلى تاريخ التخاذل والتعاون معه في حملاته للقضاء على القبائل المجاهدة والسيدة، كما استغل نفوذ قبائل أخرى في تثبيت سيادته، وهكذا تم تفكيك المجتمع الجزائري، وحدث أن القبائل

السيدة أو ما تعرف بقبائل الجواد أو الأرستقراطية اندثرت كليا أو تم إضعافها وكذا العائلات الشريفة(المرابطين) [33]، وبذلك تمكنت الإدارة الاستعمارية من القضاء على السلطة الروحية للقبيلة، والتي كانت أساس بنية الهرم الاجتماعي والسياسي للمجتمع الجزائري .

هذه القبائل السيدة على الرغم من تراجع هيبتها ومكانتها بقيت تحت رقابة السلطات الفرنسية وأتباعها من المخزن والصبايحية والقياد، لأنها كانت تشكل خطرا وعائقا في وجه أية سياسة تمس المجال الديني والتعليمي، وقد بقيت القبائل الوحيدة المدافعة والمساندة للزوايا التي كانت تشكل آخر رباط احتمت به اللغة العربية والدين الإسلامي بشكل عام، وقد اشتد الصراع الذي كان طرفاه المسلمين/الفرنسيين وهم غير متساوين في الإمكانيات والكفاءات، وقد تجسد ذلك في المواجهة الثقافية-الدينية بين الفرنسي-الكافر/الجزائري-المسلم، ومن جهة ثانية بين المدرسة الفرنسية/ الزاوية (الكتاتيب، المدارس العربية الخاصة)، فهذا الصراع بالنسبة للفرنسيين لفرض منظومة الغالب، أما بالنسبة للجزائريين المسلمين فهو صراع بقاء ووجود.

مراجع البحث وإحالاته:

1- أ.سعد طاعة، << البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1930-1954>> مجلة المصادر، العدد 17 السداسي الأول 2008، (ص ص 61-98) ص 63.

2 - Favret-Saada Jeanne, « La segmentarité au Maghreb » ; In: L'Homme, 1966, tome 6 n°2. p107 (pp. 105-111). http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/hom.).

3 - Pierre Bonte Et Autres, « Al-Ansâb, la quête des origines: Anthropologie historique de la société tribale arabe», Les Editions de la Maison des sciences des Hommes(E.M.S.H), 1991, p16, (262 pages).

4- Jacques Berque, « Qu'est ce que Une Tribu Nord- Africaine ? », Dans Éventail De L'Histoire Vivante, Hommage a Lucien Febvre, Paris, 1953, p 269, (pp.261-271).

5- Yassir Benhima, «Quelques remarques sur le nomadisme préhilalien au Maghreb(VIIIe-XIe siècle)» ; Mélanges de la Casa de Velázquez, [En ligne], 39-2 | 2009, mis en ligne le 15 novembre 2011. URL : http://mcv.revues.org/2969 .(pp 209-227), p 209..

6- Pierre Bonte et Autres, op.cit , p 16.

7- Favret-Saada Jeanne, op.cit ; p105 .

8- Jacques Berque, « Qu'est ce que Une Tribu Nord- Africaine ? » Dans Éventail De L'Histoire Vivante, Paris, 1953, (pp.261-271), p 270 ..

9- AÏT HAMZA Mohamed, « Etude sur les institutions locales dans le versant sud du Haut Atlas », Projet de Conservation de la biodiversité par la transhumance dans le versant sud du Haut Atlas (MOR 99/G33/A/1G/99), 2002, PNUD-ORMVAO, 89 pages, p6 ..

10- René Pottier, « Histoire du sahara », Paris, Nouvelles éditions latines, 1947, p 227,(334pages).

11- Louis Rinn, « Marabouts et Khouan, étude sur l'Islam en Algérie », Alger, Adolphe Jourdan, Libraire-éditeur,1894, p111, (552 pages).

12- خليفة عبد القادر، « الحضرية في مدن الصحراء الجزائرية»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن جوان 2012، ص5 (ص ص 1-9).

13- Mohamed AiT Hamza, op.cit , p 8.

14 - Pierre Bonte et autres, «Al-Ansâb, la quête des origines», op.cit p 16.

15- Yazid Ben Hounet, «Le concept de tribu en anthropologie » ; Africa Review of Books/Revue Africaine des Livres, Volume 5 N°1- Mars 2009, (pp 11-13), p 12.

16- خليفة عبد القادر، المرجع السابق، ص4 .